

كفاءة القدرات التنظيمية للمعلومات المحاسبية في المنظمات المؤسسية: دراسة تطبيقية

أ.د. صباح رحيمة محسن
كلية الاداب/ الجامعة المستنصرية

أ.د. إنعام علي توفيق
كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

المستخلص:

تكمن مشكلة الدراسة بوجود مشاكل متعددة في الاقسام المحاسبية ترتبط بتسجيل المعلومات ووجود صعوبات في القدرات التنظيمية للمعلومات المحاسبية من حيث توفير المعلومات عند حلها بالعمل بالشكل المناسب و الوقت المناسب ، مع وجود ضعف في دقة المعلومات عند استرجاعها . وهدفت الدراسة الى : قياس كفاءة المعلومات المحاسبية بالاستناد الى نوع الخاصية المستخدمة في قدرتها التنظيمية ، وتثبيت اسباب قلة كفاءة المعلومات في اقسام المحاسبية ، وتوضيح مستوى الدعم المعلوماتي لمتخذ القرار . لقد اعتمدت الدراسة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي حددها مجلس معايير المحاسبية المالية الامريكي FASB والذي يتكون من 48 فقرة اساسية للقياس.

الكلمات المفتاحية :

1- الكفاءة 2- القدرات التنظيمية 3- المعلومات المحاسبية 4- معايير الجودة

The efficiency of the organizational abilities for accounting information in the government organizations : Applicable study:

Abstract :

The problem Concentrates on the recording of information ,the difficulties in the organization abilities for accounting information from point of view of the information availability on request ,their precision and the relevant time of retrieval . The study aims at : the measurement of the efficiency of the accounting information from the point of view of their quality , diagnosing the reasons behind the decreasing in the quantity of information and display the level of information to enhance

the decision makers . The study adopted the American Finance standards Bureau which constructs of 48 standards for measurement .

Key words :

1- efficiency 2- organizational abilities 3- Accounting information 4- quality standards .

المقدمة

ان تطبيق ما نعرفه هو أسلوب ارتبط بالمعلومات والمعرفة والكيفية التي يعمل بها العقل البشري الذي يجسد قوى العمل المؤسسية معتمدا على وجود تصور ملموس يمثل تسجيل المعلومات عن طريق الحواس الخمس، في حين تتطلب المفاهيم المجردة فهم الأفكار، والصفات، والمفاهيم التي لا يمكن رؤيتها.

والقدرات التنظيمية، تشكل القدرة المتعاقبة لتنظيم المعلومات بشكل منطقي بالشكل والوقت المناسبين، وبالطريقة المناسبة لهما . بينما تشمل القدرة العشوائية تنظيم المعلومات في مجموعات دون ترتيب معين . على ان الصفات الحسية والقدرات التنظيمية تمثلها المعطيات ادناه وفقا للطريقة الكفوة في التعامل معها من قبل الفرد والقوة المعرفية والمعلوماتية المتبناة له وكما يلي(1):

1. المتعاقب الملموس: الحصول على مصادر المعلومات بشكل ملموس وبطرق متعددة مثل (شراء، اهداء، تبادل، منتج اصطناعي من العمل اليومي)
2. العشوائية المجردة: مصادر متوفرة لكن دون ترتيب
3. التعاقب المجرد: تراكم المصادر(اي المعلومات) دون تحليل مفاهيمي
4. العشوائية الملموسة: تتراكم على شكل فئات غير منظمة.
5. التجربة والتطبيق: دخول الفهم والمعرفة في الاداء المعلوماتي
6. الخبرة والممارسة: تراكم المعرفة وتكوين الخبرة واستمرارية الاداء ذو الجودة.
7. وتختلف هذه المعطيات باختلاف المجموعة المهيمنة. والقدرات المختلفة، والفهم المختلف للأشياء.

علما ان القدرة التنظيمية للمعلومات تعرف بانها تحقيق الجودة من خلال مجموعة القواعد والشروط والمعايير المحددة لبنيتها التنظيمية وخصائصها النوعية . والقدرة التنظيمية للمعلومات المحاسبية هي ذات التعريف سوى تطبيقها وممارستها على معلومات متخصصة تمثل المعلومات المحاسبية . اما مفهوم التنظيمات المؤسسية فيأخذ وجوده من الفقرات التالية:

- أ) تعتبر التنظيمات المؤسسية كيانات تقوم بأعمال وأنشطة لتحقيق أهداف معينة(2).
- ب) تعتبر التنظيمات المؤسسية في المجتمع المعاصر وحدة التحليل الأساسية له ومركز التغيير والتطوير فيه، ويعتمد في تقدمه أو تأخره على قوة اندفاع هذه التنظيمات ومدى رشدتها وعقلانيتها(3).

(ج) "إن القرارات المهمة أو الصعبة تتم بواسطة التنظيمات المؤسسية (الحكومات)"⁽⁴⁾. فأمن المجتمع والصحة والتعليم والبيئة والتجارة ومقومات المجتمع تنظم وتدار من خلال قرارات تصدر عن تنظيمات مؤسسية.

ومن منطلق ماتقدم تجسدت المشكلة في اقسام العمل المحاسبية في مؤسساتنا بوجود مشاكل متعددة ترتبط بتسجيل المعلومات و وجود صعوبات في القدرات التنظيمية للمعلومات المحاسبية من حيث توفر المعلومات عند طلبها بالعمل بالشكل المناسب والوقت المناسب، وافتقارها إلى الدقة عند استرجاعها وصعوبة استرجعها ، وقلة رضا متخذي القرار عن مستوى الدعم المعلوماتي المقدم لهم. وعلى اساس ماتقدم توجهت الدراسة باهدافها نحو مايلي: قياس كفاءة المعلومات المحاسبية با لاستناد الى نوع الخاصية المستخدمة في قدرتها التنظيمية. وتثبيت أسباب قلة كفاءة المعلومات في اقسام المحاسبة ، و توضيح مستوى الدعم المعلوماتي لمتخذ القرار. اما البناء الفرضي للبحث فقد قام على مايلي:

1. قلة فاعلية المعلومات المقدمة إلى متخذي القرار في اقسام المحاسبة تعود الى قلة كفاءة توظيف تكنولوجيا المعلومات المتوفرة
2. انخفاض كفاءة المعلومات المسترجعة تعود إلى :-
 - طول الوقت المستغرق في استرجاع المعلومات.
 - انخفاض الدقة للمعلومات المسترجعة .

واتبع الدراسة منهجا وصفيا تحليليا ، ذلك ان الوصف يعد أحد العمليات الأساسية في البحث العلمي ، كما إنه يمكن من الوصف الدقيق للظاهرة مع ضرورة تنظيم البيانات وتحليلها واستخراج الاستنتاجات ذات الدلالة والمعزى بالنسبة لمشكلة الدراسة⁽⁵⁾ واعتمدت مجموعة معايير ارتبطت بالتقويم وقياس الكفاءة للقدرات التنظيمية للمعلومات والتسجيلية لها. كل ماتقدم يساعد توجهاتنا المؤسسية في انجاز العمل المحاسبي على نحو افضل ، و إعطاء نتائج دقيقة. وتوفير المعلومات بالسرعة المطلوبة وفي الوقت المناسب وبدقة عالية. والمساعدة في تحسين الأداء من خلال تقديم معلومات كفؤة. والمساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة ورفع كفاءة وفاعلية الاداء في اقسام المحاسبة وبالتالي المؤسسات ككل.

الجانب النظري: تضمن هذا الجانب محورين رئيسيين الاول هو المعلومات في قدراتها التنظيمية والثاني هوتقويم المعلومات ومعاييرها وكفائتها كمحور اساسي في الدراسة ، وتضمن كل محور مجموعة فقرات وكما سيأتي:

المحور الاول : المعلومات:

1) تعريف المعلومات:

يمكن تعريف المعلومات من خلال ما جاء به الكتاب على النحو الآتي:

ما ورد بالتعريف/ المصدر	(6) م	(7) م	(8) م	(9) م	(10) م	(11) م	(12) م	(13) م
مجموعة من البيانات	✓	✓	✓	✓		✓	✓	✓
تم تنظيمها وتصنيفها (معالجتها)	✓		✓	✓		✓		✓
للاستفادة منها	✓		✓		✓	✓	✓	✓
الوصول إلى المعرفة	✓	✓	✓					

يتضح من الجدول أعلاه ما يأتي:

إن البيانات التي تم تنظيمها وتصنيفها تعطي مدلولاً للاستفادة منها يفضي إلى المعلومات. ويمكن توضيح العبارات الواردة بالجدول أعلاه من خلال الآتي:

- 1 - البيانات⁽¹⁴⁾ "مجموعة من الحقائق غير المنظمة التي قد تأخذ شكل أرقام أو رموز أو أشكال، ليس لها معنى حقيقي، ولا تؤثر في سلوك المتلقي لها".
- 2 - معالجة البيانات⁽¹⁵⁾ إخضاعها لسلسلة من الإجراءات أو العمليات الموجودة والموجهة نحو حل المشكلة".

3 - الاستفادة من المعلومات: "إن المعلومات تقوم بدور مصدر المعلومات في جميع أوجه النشاطات الفكرية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية إلى درجة يمكن القول فيها إن النتيجة النهائية تتوقف على توافر المعلومات؛ لأن القيمة المضافة للمعلومات لا تتوقف فقط على تجميع وتخزين المادة الإعلامية بقدر ما تتعلق بطريقة الاستفادة منها"⁽¹⁶⁾، وهذه الاستفادة تستدعي التعرف على قيمة المعلومات من خلال التعريف الذي وضعته لها إنعام الشهريلي⁽¹⁷⁾ بأنها "القيمة التي يحصل عليها المستفيد، والتي ينتج عنها تأثير وتغيير في اتخاذ القرار".

4 - الوصول إلى المعرفة: يستخدم لفظ المعرفة ليصف فهم شخص للحقيقة الواقعية⁽¹⁸⁾. وقسم نجم عبود⁽¹⁹⁾ تعريف المعرفة إلى قسمين هما:

أولاً: تعريف قائم على المعرفة الصريحة وتكنولوجيا المعلومات:

"المعرفة تتكون من البيانات أو المعلومات التي تم تنظيمها ومعالجتها لنقل الفهم والخبرة والتعلم المتراكم والتي تطبق في المشكلة أو النشاط الراهن".

ثانياً: تعريف قائم على المعرفة الضمنية في رؤوس الأفراد:

"المعرفة هي المزيج السائل من الخبرة والقيم والمعلومات السابقة والرؤى الخبيرة التي تقدم إطار التقييم، وتقرير الخبرات والمعلومات الجديدة"⁽²⁰⁾. ومن القسمين السابقين لتعريف المعرفة يتضح أنها تنتج عن تدفق المعلومات للفرد بحيث تكون هذه المعلومات معرفة ذهنية من خلال ربطها مع بعضها البعض ذهنياً.

قيمة المعلومات:

عرفت إنعام الشهريلي⁽²¹⁾ قيمة المعلومات بأنها "هي المنفعة التي تعود على المنظمة من جراء استخدام المعلومات المتاحة، وهي القيمة التي يحصل عليها المستفيد، والتي ينتج عنها تأثير وتغيير في اتخاذ القرارات"، وحددت قيمة المعلومات من خلال الاعتماد على نظرية القرارات وتتضمن هذه النظرية والقرارات ثلاث مداخل لاتخاذ القرارات⁽²²⁾ هي:

1 - اتخاذ القرارات في ظل ظروف التأكد: هي أن يكون لدى متخذ القرار معلومات تامة وكاملة عن النتائج الخاصة بالقرار.

2 - اتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد: هي أن يكون لدى متخذ القرار احتمالات النتائج.

3 - اتخاذ القرار في ظل ظروف المخاطرة: أن يكون لدى متخذ القرار معرفة احتمالات حدوث النتائج.

ومن ناحية الناتج المعرفي للمعلومات ذكر (براين كامبل فكري، وألينا فكري) (23) أن المعلومات المتلقاة تؤدي إلى تغير في البنية المعرفية الشخصية للمتلقي، واعتبر هذا التغير مقياس لقيمة المعلومات المقدمة؛ أي أن القيمة الحقيقية للمعلومات (24)(25) تكمن في إمكانية تحويلها إلى معرفة، والمعرفة ما هي إلا المعلومات الموضوعية قيد التطبيق أو تلك التي اكتسبت هيئة جعلتها قابلة للتطبيق مباشرة.

المعلومات في العمل المحاسبي

تستمد المعلومات المحاسبية وجودها من ممارسة العمل المحوسب على سبيل المثال الدورة المحاسبية التي يعني بها الإجراءات المحاسبية المتبعة في أي منظمة لتسجيل العمليات وإعداد القوائم المالية، وأيضا تستمد المعلومات وجودها من نظام المعلومات المحاسبي الذي يتكون من سلسلة من الخطوات والإجراءات، تبدأ بالمدخلات ومرورا بالمعالجات المختلفة وانتهاء بالمرجات ومن حالة اتخاذ القرارات ومن دخول الحاسبات في العمل وغيرها.. ويمكن اجمال المعلومات المحاسبية بماياتي: (26) (27)

1. الحسابات الحقيقية والمؤقتة Real & Nominal Accounts (حيث إن الحسابات الحقيقية مثل: الأصول والالتزامات وحقوق الملكية تظهر في الميزانية العمومية. بينما الحسابات المؤقتة، مثل الإيرادات والمصروفات تظهر في قائمة الدخل)
2. دفاتر الأستاذ Ledger (حيث يوجد دفتر أستاذ عام، والذي يحوي الحسابات جميعها، ويوجد كذلك دفاتر أستاذ مساعد، حيث يحوي حسابات معينة، ولكن بشكل تفصيلي كالمدينين والدائنين والرواتب)
3. دفتر اليومية Journal (حيث يتم تسجيل الحدث بها محاسبيا)
4. الترحيل Posting (وهي عملية ترحيل الأحداث المسجلة بعمليات من دفتر اليومية إلى حسابات دفتر الأستاذ)
5. ميزان المراجعة Trial Balance (وهو عبارة عن أرصدة الحسابات المأخوذة من الأستاذ العام، وبعد أن تقوم بعمل قيود التسوية واستخراج الأرصدة الجديدة يصبح ميزان المراجعة المعدل)
6. قيود التسوية Adjusting Entries (وهي القيود التي تعمل في نهاية الدورة المحاسبية لتسوية الحسابات وفقا للمبادئ والمعايير المحاسبية من أجل تحميل كل فترة محاسبية بنصيبها من المصاريف التي تخصها، والاعتراف بالإيرادات المكتسبة والتي تخص نفس الفترة).
7. القوائم المالية Financial Statements (وهي القوائم التي تمثل مخرجات النظام، وتتكون من الميزانية العمومية، والتي تظهر المركز المالي للمنظمة، وقائمة الدخل والتي تظهر نتائج أعمال المنشأة للفترة المالية، وقائمة التدفقات النقدية والتي تظهر المصادر والاستخدامات النقدية للعمليات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للفترة المالية، وقائمة الأرباح المدورة والتي تظهر تسويات رصيد الأرباح المدورة ابتداء من بداية الفترة المالية والى نهايتها).
8. قيود الإقفال Closing Entries (هي القيود التي يتم بواسطتها إغلاق جميع الحسابات المؤقتة في ملخص الدخل، ويقفل ناتج ملخص الدخل في حساب الأرباح المدورة، وذلك استعدادا للبدء بفترة مالية جديدة)

9. هيكله القوائم المالية وقوائم حقوق الملكية: من المتعارف عليه بأنه يتم الإبلاغ عن رأس المال والأرباح المدورة في القسم المخصص لحقوق الملكية في الميزانية العمومية. كما يتم الإبلاغ عن توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح المدورة ويتم الإبلاغ عن المصاريف والإيرادات في قائمة الدخل ، وفي نهاية الفترة المالية ، يتم تحويل ناتج مقابلة كل من الإيرادات والمصاريف إلى الأرباح المدورة. ومن ثم فإن أي اختلاف في البنود المذكورة أعلاه سيؤثر على حقوق الملكية
10. دخول الحاسبات وتميز العمل المحوسب للحسابات نحو الإيرادات (المبيعات والمدينون)، دورة المدفوعات (المشتريات والمخزون والدائنون)، دورة الرواتب ، ودورة الإبلاغ المالي
11. استخدام ورقة العمل نحو إدخال التسويات، و تجهيز أعمدة أوراق العمل، واعداد القوائم المالية. و قيود الإقفال والعكس، وإغلاق القوائم الشهرية والإقفال السنوية

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

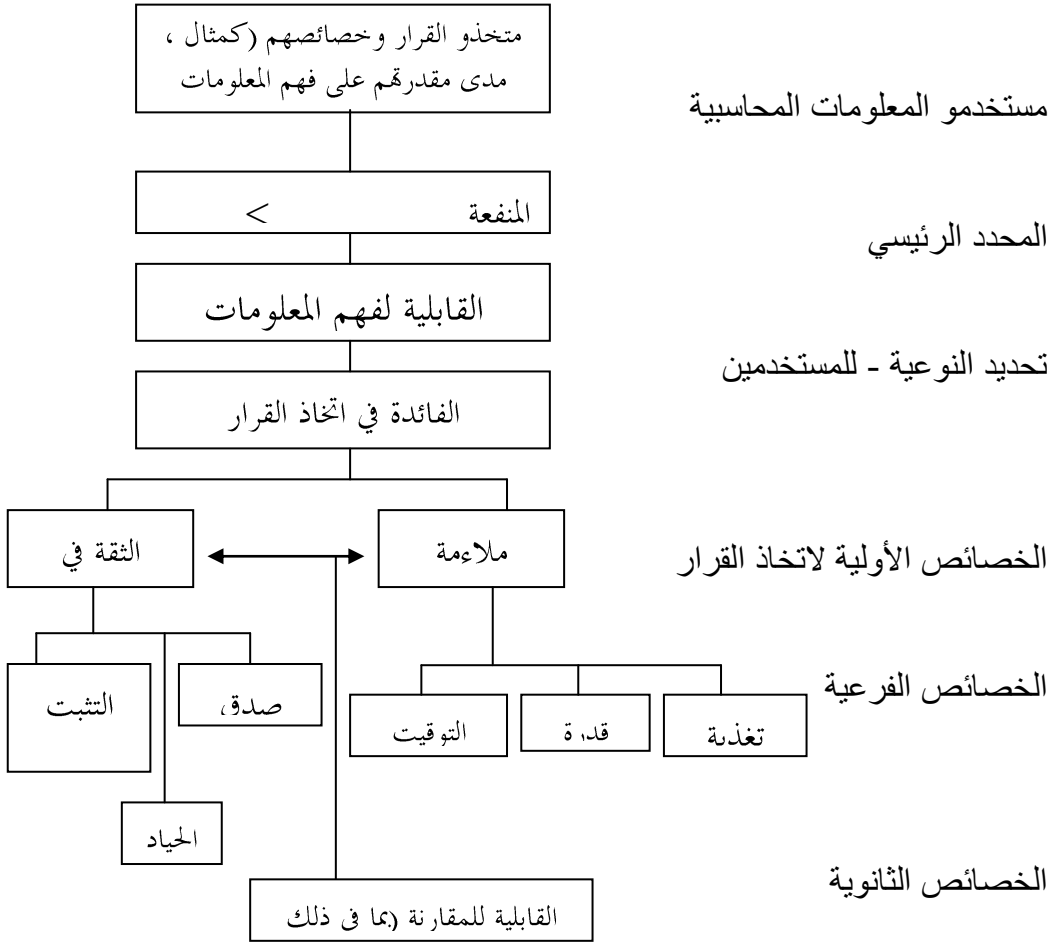
- أن المعلومات المحاسبية ، وبغض النظر عن مصدرها الذي قد يكون نابعا من النظام اليدوي ، أو من النظام المحوسب تتمتع بقدرة تنظيمية تجسدها عدة خصائص نوعية ، تكون مفيدة لصاحب القرار ، الذي في النهاية أعدت من أجله.
- وحدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB المفهوم المحاسبي رقم (2) (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية). "الذي جاء لسد الفجوة بين المفهوم رقم (1) والمفاهيم الأخرى اللاحقة ، كما قام بتغطية شاملة لآلية الاعتراف والقياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية. محاولا الإجابة على السؤال التالي : ما هي الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لتصبح ناجعة؟"⁽²⁸⁾ . وعلى أساس ماتقدم يمكن تحديد خصائص المعلومات بالاتي:
1. الجودة . 2- ملاءمة المعلومات . 3- الموثوقية. 4- استخدام المومات من قبل متخذ القرار.
 - 5- التوقيت الملائم 6- التنبؤية. 7- القدرة على تقييم النتائج . 8- القياس العلمي .
 - 9- الحيادية. 10- القابلية للمقارنة. 11- صدق التعبير. 12- المنفعة . 13- القابلية لفهم. 14- التغذية المرتدة 15- تثبيت المعلومات. وفيمايلي شرح لهذه الخصائص مع تمثيل بالشكل

خاصية جودة المعلومات المحاسبية

- إن تحديد أهداف التقارير المالية ، هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسين .. أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات . يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة. هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة⁽²⁹⁾ .
- أهم هذه الخصائص التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB هي :

1. ملاءمة المعلومات (Relevance)
 2. إمكانية الاعتماد على المعلومات أو درجة الثقة بها (Reliability)
- ومن الأمور المهمة ، أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية للمعلومات (الملاءمة والموثوقية) بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدم المعلومات).

وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذ القرار على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة النموذج القراري المستخدم ، وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها ، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة ، والمقدرة على تحليل المعلومات ، ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذ القرار.
وقبل المضي بشرح جميع الخصائص ، ننظر للشكل الاتي (30) :



الأهمية النسبية

نقطة الفصل للاعتراف

نجد أن خاصية فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تأتي على قمة الخصائص وتمثل هذه الخاصية القاعدة العامة التي تعتمد على خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية . ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية(31) :

1. وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم).
 2. يكون للمعلومات قدرة تنبؤية.
 3. يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة.
- ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توفر مجموعة من الخصائص الفرعية هي :
1. إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها (صدق تمثيل الظواهر والأحداث).
 2. أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها.
 3. أن تكون المعلومات حيادية، وغير متحيزة، وتعرض الحقائق غير منقوصة.
- قابلية المعلومات للمقارنة وما يتطلبه ذلك من ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية تعتبر خاصية متداخلة مع خاصيتي الملاءمة والموثوقية .
- هناك محدودان رئيسيان لاستخدام الخصائص السابقة هما :
1. اختبار مستوى الأهمية
 2. اختبار التكلفة / العائد
- يغلب على هذين القيدتين الصفة الكمية (على خلاف الخصائص السابقة) . إن الأهمية النسبية لكل خاصية سوف تحددها ظروف الحال كما أنها سوف تختلف من شخص إلى آخر . فعادة ما يحدد مستخدم القرار طبيعة وأهمية المعلومات بالنسبة له. إن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات بل تعتمد أيضا على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل: مستوى التعليم ، والإدراك وكمية المعلومات السابقة المتوفرة لديهم ، هذا ما يفسر لنا كون خاصية قابلية المعلومات للفهم تعد حلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها . لذلك يقع على عاتق معدي التقارير المالية مهمة الموازنة بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي هذه التقارير.

مفهوم الملاءمة والموثوقية⁽³²⁾

- أولاً: الملاءمة : تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة .. أي بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار .
- المعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من :
1. تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية ..
 2. تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات. وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.
 3. تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية .
 4. تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات .

تتميز حالة اللاتأكد بشيء من الدقة الحسابية ودرجة من عدم التأكد لصالح التوقيت المناسب . إذ إن عملية اتخاذ القرارات دائماً محددة بفترة زمنية معينة ، لذلك فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي

تتوفر في الوقت المناسب حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة .

مما تقدم يمكن أن نستنتج بان مفهوم أو خاصية الملاءمة تتكون من الخصائص الثانوية أو الفرعية التالية:

أ- التوقيت الملائم – أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب. إذ إنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كان الاحتمال كبيرا في التأثير على قراراتهم المتنوعة. وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كانت الثقة أكبر بأن المعلومات لا تعتبر ملائمة. ويمكن التضحية بشيء من الدقة لصالح التوقيت المناسب لأن عملية اتخاذ القرار (أو القرار نفسه) تكون دائما محددة بفترة معينة. لذلك فإن المعلومات الملائمة ، هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب ، ولو كان ذلك على حساب الثقة في عملية القياس ، أو مدى التأكد من صحة المعلومات الناتجة.

ب- بالقدرة على التنبؤ – وتعني احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من استشراف أو تقدير المستقبل وتكوين صورة احتمالية (تقديرية) عنه. فالمعلومة الجيدة هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين إمكاناته وقدراته في هذا المجال.

ت- القدرة على إعادة التقييم – ويقصد بذلك احتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدميها من التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية أو المرتدة من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات والتي تساهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات (معلومات) النظام وقدرته على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة باستمرار. لذا يمكن القول إن المعلومات الملائمة هي التي تمكن متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقييم نتائج القرارات السابقة. وتكمن أهمية خاصية الملاءمة ، في أن القرار الذي ينوي مستخدم المعلومات المحاسبية اتخاذه له أهميته وخطورته سواء كان هذا المستخدم مديرا أو مستثمرا. فنقطة البدء باتخاذ القرار هي مدى صحة وملاءمة المعلومات التي توفرت له بالنسبة للقرار تحت الدراسة. إضافة إلى اهتمام المدير بمعرفة درجة السيولة التي تتمتع بها الشركة فإنه يهتم كذلك ويركز على جانب الأصول المتداولة والخصوم المتداولة . أما المستثمر فإنه يهتم بالأرباح المحققة من قبل الشركة حاليا ومستقبلا. لذلك فإن ما يهمه هو معرفة ربحية الشركة التي يمتلك أسهما فيها أو ينوي الاستثمار فيها. ولكن تعدد مستخدمي التقارير المالية، واختلاف أهدافهم يجعل مهمة المحاسب المتضمنة إنتاج وتأمين معلومات ملائمة ليس بالأمر اليسير. ومع ذلك، فإن المحاسب يلعب دورا كبيرا في توفير المعلومات المحاسبية مسترشدا بالمفاهيم الأخلاقية كالصدق في التعبير، والعدالة، والحق، والإنصاف ، وعدم التحيز، والوضوح، الخ.... التي تعتبر أساسية بالنسبة لمهنته.

ثانيا: خاصية الموثوقية : تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها . من البيههي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وإن كانت الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة. إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاسا واضحا للدلالة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توافر ثلاث خصائص فرعية هي: (أ) الصدق في التمثيل (ب) إمكانية التثبيت من المعلومات (ج) حيادية المعلومات .

1- الصدق في التمثيل ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها. بعبارة أخرى، إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر - صدق تمثيل الظواهر والأحداث. فالعبارة هنا بصدق تمثيل الجوهر وليس الشكل . ولكي تكون المعلومات معبرا عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما :

أ- تحيز في عملية القياس - أي طريقة القياس سواء كانت توصل إلى نتائج موضوعية أم لا.

ب- تحيز القائم بعملية القياس - وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير المقصود. إن التحرر من التحيز بنوعيه يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال . أي التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية من ناحية ، وهناك اعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزمه من وجوب دراسة جدوى المعلومة قبل قياسها والإفصاح عنها من ناحية أخرى .

2- إمكانية التحقق والتثبيت من المعلومات وتعني في المفهوم المحاسبي توفر شرط الموضوعية في أي قياس علمي . وهذه الخاصية تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها آخر باستخدام نفس الأساليب . أما إمكانية التثبيت من المعلومات فهي خاصية تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم بالعملية. أي ينبغي التفرقة بين القدرة على التثبيت من المقاييس ذاتها وبين القدرة على التثبيت من صحة التطبيق لطريقة القياس.

3- حيادية المعلومات، وتعني تقديم حقائق صادقة دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، وتعتبر هذه الخاصية ذات أهمية على مستويين :

أ- مستوى الأجهزة المسؤولة عن وضع السياسة المحاسبية.

ب- مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.

وحيادية المعلومات يقصد بها تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية ؛ بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة ، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين . إذن المعلومات المتحيزة ، لا يمكن اعتبارها معلومات أمينة ، ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات .

وتتفق إنعام الشهريلي مع هذه الخصائص وتضيف لها مجموعة أخرى لتصبح أكثر من 42 خاصية للمعلومات⁽³³⁾ تم ذكرها في الفصل العملي.

المشاكل والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية (34)

1. احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية (أي الملاءمة والموثوقية). إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلا قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة. فأرقام التكلفة التاريخية

- تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز ، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة؛ لأن تلك الأرقام أقل ارتباطاً - أو تمثيلاً- للواقع الفعلي.
- 2 . احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب؛ ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية. كذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما تكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد .
3. ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة؛ لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر. (اختبار مستوى الأهمية) إن البند يعد مفيداً وذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة محرقة إلى التأثير على متخذ القرار .
4. كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها. (اختبار التكلفة / العائد). فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها. إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة ، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.
5. قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدمها صعوبة فهمها ، وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه. على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة. ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب. لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.
6. بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة. إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات (أو الشركة) بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والأثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة.

المحور الثاني: التقييم ومعايير المعلومات

1. تعريف التقييم :يوجد للتقييم تعاريف عديدة يمكن توضيحها بالاتي:

- اولا- وهو تحديد مدى قيمة شئ معين أو حدث معين . أي أن التقييم وسيلة لإدراك نواحي القوى لتأكيدھا والاستزادة منها والوقوف علي نواحي الضعف لعلاجها أو تعديلها.
- ثانيا- و يمكن تحديد معنى التقييم بأنه "العملية التي يقوم بها الفرد أو الجماعة لمعرفة ما يتضمنه أي عمل من الأعمال من نقاط القوة والضعف ومن عوامل النجاح أو الفشل في تحقيق الغايات المنشودة منه على أحسن وجه ممكن"

ثالثا- التقييم بدونه لا نعرف مدى التقدم الذي أحرزته المؤسسة ،والذي حققه الرئيس والمؤسس ، داخليا او خارجيا. وبدونه لا نعرف أسباب ما تقابل من توفيق أو صعوبات وبدونه كذلك لا نستطيع العمل.

رابعا- القياس والتقييم " يفهم عادة على أنه مصطلح شامل واسع المعنى ،تندرج تحته جميع أنواع الاختبارات والوسائل المستعملة للتقييم ، ومنها الاختبارات ومقاييس الاستعدادات والميول ،ومقاييس الشخصية ، ولا يفصل هذه الأنواع بعضها عن بعض فاصل بل كلها تدخل تحت مفهوم واحد هو التقييم"

خامسا- وعملية التقييم ليست تشخيصا للواقع بل هي علاج لما به من عيوب إذ لا يكفي أن نحدد أوجه القصور وإنما يجب العمل على تلافيتها والقضاء عليها في عملية تشخيصية وعلاجية هامة في جميع مجالات الحياة ، فطالما يقوم الإنسان بعمل فعليه يعرف نتيجة هذا العمل، وعليه أن يعرف ما وقع فيه من أخطاء حتى لا يكررها وصولا إلى أداء أفضل.

وايضا يمكن ان نغطي تعريف التقييم بالفقرات التالية(35) :

1- مجموعة من المعايير المناسبة تعتمد خلال فترة زمنية يقوم به شخص موثوق به وذو دراية ومعرفة ويكون بعيداً عن التحيز.

2- قد يشمل التقييم وظيفة معينة، أو كل وظائف وجوانب المنظمة دون استثناء.

3- عملية مقارنة بين المتحقق (نتيجة القياس)، وبين المعايير أو الأهداف لغرض تشخيص الانحرافات.

4- الحكم على مدى أهمية وتقدير قيمة النظام وتوجيهه وفقاً لمطالب كمية أو كيفية.

5- هو عملية معقدة جداً وموضوعية أقصى الحدود.

6- تهدف إلى بيان جوانب القوة والضعف في العمل وبالتالي دعم وإثراء الأولى وتلافي الثانية، ووضع خطة لمعالجة النقاط الضعيفة التي تم تشخيصها.

7- التقييم يبتغي التطوير لتحقيق الأهداف.

8- يقوم على أساس الفحص الدقيق والتحليل الموضوعي للعمل باستخدام أدوات محددة للقياس.

9- يعتبر التقييم أداة تدريبية تساعد العاملين على رفع كفاءتهم الإنتاجية وتحسينها من حيث الكم والكيف.

تقويم وقياس المعلومات

تقاس كفاءة المعلومات وفعاليتها بطرق متعددة يمكن توضيحها بالاتي:

أ- قياس كفاءة المعلومات: وهذا يرتبط بتقليل التكاليف واستثمار الموارد بإتباع المنهج الموضوعي ومستوى الخدمة المقدمة.

ب- قياس فاعلية التكلفة: التي ترتبط بالكفاءة في سد احتياجات المستفيدين (بمعنى إرضاء المستفيد) مثال: كلفة الوحدة الواحدة لكل وثيقة مسترجعة.

ت- معايير قياس فاعلية المعلومات: التكلفة، و الزمن، والاعتبارات النوعية.

ث- فاعلية المعلومات : تقاس بمستوى جودة المخرجات . وجودة المخرجات في المعلومات لها محددة تمثل مقياسا لها

معايير تقويم المعلومات(36)

1- المعايير الفلسفية (المجموعة الرئيسية) المرتبطة بـ:

1- الدقة (مدى دقة المعلومات ووفائها بالموضوع المطلوب) .

- 2- القابلية للاستخدام (استدعاء معلومات بسرعة وبوضوح).ومن المعروف إن الاستدعاء يقوم على معادلات رياضية في عمليات الاسترجاع للمعلومات.
- 3- التوقيت المناسب (مدى كفاءة وموائمة المعلومات للوقت المناسب)
- 4- الخلو من الأخطاء (مدى خلو المعلومات من الأخطاء العمدة وغير العمدية) .
- 5- المصدقية أو الوثوقية (مدى صدق وحقيقة استخلاص المعلومات وعرضها على متخذ القرار).

ب- المعايير الزمنية :

- 1- الثبات.
- 2- صلاحية المعلومات.
- 3- البعد المخطط (مدى تحقيق الخطط)
- 4- البعد المستقبلي (هل تساهم المعلومات في التخطيط المستقبلي)

ت- المعايير المادية:

- 1- الموضوعية (البعد عن التحيز والالتزام بالحيادية في توفير واستخدام المعلومات)
- 2- الصياغة (تسهيل فهم المعلومات للمستفيد)
- 3- ملائمة العرض (ملائمة المعلومات للفكرة أو الموضوع)
- 4- الحكم والكيف (مرتبط بقانون باريتو ، والقياس البراغماتي)
- 5- التكامل (مدى تكامل المعلومات والوفاء باحتياجات مستخدميها)
- 6- الأمن والسرية (ضوابط أمنية المعلومات)
- 7- القابلية للتحقيق (الدقة والاستدعاء وهي قوانين رياضية)
- 8- القابلية للمقارنة .

ث- المعايير القيمية : وهي المعايير التي تحقق منافع ذات قيمة وتمثلها:

- 1- المرونة (وهي معادلة رياضية).
- 2- القبول العام
- 3- الشفافية
- 4- الأهمية النسبية (وهي معادلات رياضية)
- 5- القابلية للقياس
- 6- مغزى المعلومات .
- 7- المنفعة المضافة.

منافع معايير المعلومات

- منافع شكلية.
- منافع زمنية.
- منافع مكانية.
- منافع التملك.
- درجة الرضا عن المعلومات .
- منافع تخص تقليل الخطأ أو الحد من الأخطاء تجنب الخطأ وزيادة القيمة المضافة وهذه الأبعاد تخص ديناميكية الجودة في اتجاهاتها التي تخص في بعض منها (الاستخدام المناسب ، والمصدقية ، والمرونة ، والأمنية ، والوثوقية ، والاعتمادية ، وطريقة العمل ... الخ

الجانب العملي

شمل الجانب العملي للدراسة مايلي:

1. قياس كفاءة المعلومات بالاستناد الى نوع الخاصية المستخدمة في قدرتها التنظيمية
2. استرجاع المعلومات لدعم اقسام المحاسبة ومتخذي القرار معلوماتياً
3. توضيح مستوى الدعم المعلوماتي لمتخذ القرار
4. تثبيت أسباب قلة كفاءة المعلومات في اقسام المحاسبة

ومن خلال استطلاع رأي مجموعة من المؤسسات ومتخذي القرارات فيها باستخدام اداة الاستبانة التي تعرضت الى الصدق الظاهري والثبات) باستخدام ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة(Cronbach's Alpha).، وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على فقرات هذا الاستبيان وانحصرت الإجابات وفق هذا المقياس في: [(أوافق بشدة)، (أوافق)، (أوافق إلى حد ما)، (لا أوافق)، (لا أوافق بشدة)] وكانت اوزان الاستجابة وفقاً لهذا المقياس بما يعرضها الجدول التالي:

أوزان الاستجابات لفقرات حسب مقياس ليكرت الخماسي

الوزن	الرأي
5	موافق بشدة
4	موافق
3	موافق إلى حد ما
2	غير موافق
1	غير موافق بشدة

وتم تحديد إتجاهات أفراد العينة وفق مقياس ليكرت الخماسي حيث أن طول الفترة المستخدمة هي (5/4) أي حوالي (0.80) وقد حسبت طول الفترة على أساس أوزان الإستجابات الخمسة وكمايلي

الرأي	المتوسط المرجح
لا أوافق بشدة	من 1 إلى 1.79
لا أوافق	من 1.80 إلى 2.59

غير متأكد	من 2.60 إلى 3.39
أوافق	3.40 إلى 4.19
أوافق بشدة	4.20 إلى 5

وتم حساب الاتساق الداخلي للإستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه. وباستخدام مستوى معنوية (0.05) تراوح معامل الارتباط بين (0.37 و 0.73) وبذلك اعتبر المقياس صادقاً لما وضع لقياسه. وجاءت أسئلة الاستبانة وتحليلها وفقاً لميائاتي:

هل برايكم المعلومات المحاسبية المستخدمة في قسمكم تاخذ وجودها من الخصائص التالية:

الترتيب	الاتجاه	الوزن النسبي	المتوسط	لا أوافق بشدة	لا أوافق	غير متأكد	أوافق	أوافق بشدة	الخصائص	ت
1	غير متأكد	0.61	3.04	6	16	6	14	8	دقيقة	.1
2	غير متأكد	0.60	3	8	11	14	7	10	سرية	.2
3	غير متأكد	0.59	2.96	12	7	8	17	6	تصل في شكل مناسب	.3
4	غير متأكد	0.58	2.90	10	10	17	1	12	جارية	.4
5	غير متأكد	0.57	2.86	10	10	13	11	6	مكلفة	.5
6	غير متأكد	0.56	2.82	4	18	13	13	2	كاملة	.6
6	غير متأكد	0.56	2.82	5	13	22	6	4	مصنفة	.7
6	غير متأكد	0.56	2.82	4	19	17	2	8	متوفرة	.8
6	غير متأكد	0.56	2.82	8	11	21	2	8	التميع والسيولة	.9
7	غير متأكد	0.56	2.78	8	17	11	6	8	قابليتها للتحقق	.10
8	غير متأكد	0.55	2.77	8	19	5	8	8	واضحة	.11
9	غير متأكد	0.55	2.74	9	16	10	9	6	مقبولة	.12
10	غير متأكد	0.54	2.72	9	18	9	6	8	أسبوعية	.13
10	غير متأكد	0.54	2.70	8	17	15	2	8	خالية من التحيز	.14

10	غير متأكد	0.54	2.68	10	18	4	14	4	قابلة للنقل	.15
11	غير متأكد	0.53	2.66	8	16	15	7	4	شهرية	.16
11	غير متأكد	0.53	2.66	12	13	11	8	6	سهولة النسخ	.17
12	غير متأكد	0.53	2.66	6	23	9	6	6	إمكانية الحصول عليها	.18
12	غير متأكد	0.53	2.64	4	20	20	2	4	شاملة	.19
12	غير متأكد	0.53	2.64	12	12	14	6	6	صالحة لفترة طويلة	.20
13	غير متأكد	0.52	2.62	14	9	13	10	4	ذات جدوى	.21
14	لا أوافق	0.51	2.56	6	23	12	5	4	واقعية	.22
14	لا أوافق	0.51	2.56	13	16	7	8	6	جديدة	.23
14	لا أوافق	0.51	2.56	12	14	14	4	6	حديثة	.24
14	لا أوافق	0.51	2.56	8	20	10	10	2	متكاملة	.25
14	لا أوافق	0.51	2.54	10	14	19	3	4	منتقاة	.26
15	لا أوافق	0.50	2.52	16	12	8	8	6	يومية	.27
15	لا أوافق	0.50	2.52	9	18	11	12	0	كافية	.28
15	لا أوافق	0.50	2.50	12	17	7	12	2	تصل في الوقت المناسب	.29
15	لا أوافق	0.50	2.48	10	18	12	8	2	قابلة للاستخدام	.30
15	لا أوافق	0.50	2.48	14	16	6	10	4	ذات دلالة	.31
15	لا أوافق	0.50	2.48	15	4	25	4	2	ذات طابع مختلف	.32
16	لا أوافق	0.49	2.46	17	8	10	15	0	إلكترونية	.33
16	لا أوافق	0.49	2.44	8	20	14	8	0	إمكانية قياسها	.34
17	لا أوافق	0.47	2.36	13	20	7	6	4	تتسم بالشفافية	.35
18	لا أوافق	0.46	2.32	16	12	12	10	0	قابلة للمقارنة	.36
18	لا أوافق	0.46	2.32	14	14	16	4	2	قابليتها للنمو والانتشار	.37
18	لا أوافق	0.46	2.32	14	20	4	10	2	إمكانية استدعائها	.38
18	لا أوافق	0.46	2.30	12	15	19	4	0	حالية من الأخطاء (ذات اعتمادية)	.39

18	لا أوافق	0.46	2.30	14	16	11	9	0	ملائمة	.40	
18	لا أوافق	0.46	2.30	20	13	3	10	4	قابلة للتدماج	.41	
18	لا أوافق	0.46	2.28	14	16	12	8	0	بالإمكان استخدامها بشكل متكرر	.42	
18	لا أوافق	0.46	2.28	12	21	10	5	2	أكيدة	.43	
19	لا أوافق	0.45	2.26	14	19	7	10	0	ذات موثوقية	.44	
20	لا أوافق	0.44	2.2	12	24	6	8	0	موضوعية	.45	
20	لا أوافق	0.44	2.18	15	17	12	6	0	لها أهداف	.46	
21	لا أوافق	0.43	2.16	12	23	10	5	0	مرنة	.47	
21	لا أوافق	0.43	2.16	19	10	15	6	0	إحتماليتها النسبية	.48	
	لا أوافق	0.51	2.55	الإجمالي							

يظهر من خلال الجدول اعلاه بأن متوسطات استجابات العينة تراوحت بين المتوسطين الحسابيين (2.16) و (3.04) ، وبوزن نسبي تراوح بين (43%) و (61%). ومن خلال النتائج ذات الصلة بمجال(خصائص المعلومات المحاسبية): بلغ الوزن النسبي العام لمجمل فقرات المجال(51%) ومتوسط حسابي عام (2.55) ويشير المتوسط العام إلى مستوى (لا أوافق) وفق مقياس ليكرت الخماسي مما يدل على قلة توافر خصائص المعلومات التي تدعم عمل المحاسبين ومتخذي القرار .

هل برايكم المعلومات المحاسبية تدعم متخذ القرار بتقديم المعلومات على النحو الاتي:

كفاءة القدرات التنظيمية للمعلومات المحاسبية.....أ.د. انعام علي توفيق- أ.د. صباح رحيمة محسن

الترتيب	الاتجاه	الوزن النسبي	المتوسط	لا أوافق بشدة	لا أوافق	غير متأكد	أوافق	أوافق بشدة	الفقرات	ت
1	غير متأكد	%60	2.98	6	10	19	9	6	مؤكدة	
2	غير متأكد	%56	2.78	10	13	15	2	10	من البيئة الداخلية	
3	غير متأكد	%55	2.74	4	21	15	4	6	تخضع إلى حالة المخاطرة	
4	لا أوافق	%50	2.48	8	18	18	4	2	غير مؤكدة	
5	لا أوافق	%49	2.46	12	15	15	4	4	لحل مشكلات في الإدارة المحاسبية	
6	لا أوافق	%47	2.36	4	30	10	6	0	لثبوت الأسباب التي أدت إلى حدوث مشكلة	
7	لا أوافق	%45	2.24	10	18	22	0	0	لمواجهة كم البدائل أو الحلول المقترحة التي يدرسها صناع القرار في اقسام المحاسبة لاتخاذ القرار النهائي	
8	لا أوافق	%44	2.22	16	13	15	6	0	من البيئة الخارجية	
	لا أوافق	%51	2.53						الإجمالي	

يظهر من خلال الجدول (47) بأن متوسطات إستجابات العينة تراوحت بين المتوسطين الحسابيين (2.22) و (2.98) ، وبوزن نسبي تراوح بين (44%) و (60%). ومن خلال النتائج ذات الصلة بمجال(دعم متخذ القرار بتقديم المعلومات) بلغ الوزن النسبي العام لمجمل فقرات المجال(51%) ومتوسط حسابي عام (2.53) ويشير المتوسط العام إلى مستوى (لا أوافق) وفق مقياس ليكرت الخماسي مما يدل على قلة دعم متخذ القرار بتقديم المعلومات .

استرجاع المعلومات لدعم وحدات المحاسبة ومتخذي القرار معلوماتياً يعد الإسترجاع الشئ الأساسي لتأكيد جودة المعلومات وحالة القدرة التنظيمية لها باسترجاع المعلومات بالوقت المناسب وبالشكل المناسب وبالطريقة المناسبة ويكون موجهاً نحو متخذي القرار في الإدارات المحاسبية إلا إنَّ إجابات المفحوصين جاءت على النحو الذي يوضحه الجدول الآتي :

استرجاع المعلومات لدعم اقسام الحسابات ومتخذي القرارات فيها										
ت	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط	الوزن النسبي	الإجابة	التفسير
1.	بالشكل المناسب	6	16	9	9	10	2.98	0.60	غير متأكد	1
2.	بسرعة ودون تأخير	4	14	12	14	6	2.92	0.58	غير متأكد	2
3.	يدوياً وآلياً معاً	6	10	12	14	8	2.84	0.57	غير متأكد	3
4.	بدقة متناهية لتمثل الطلب الفعلي	8	8	12	11	11	2.82	0.56	غير متأكد	4
5.	بالوقت المناسب	4	12	12	12	10	2.76	0.55	غير متأكد	5
6.	الطريقة المناسبة	6	4	17	18	5	2.76	0.55	غير متأكد	5
7.	بلغات متعددة (مترجمة)	10	6	4	16	14	2.64	0.53	غير متأكد	6
8.	يدوياً فقط	2	6	17	9	16	2.38	0.48	لا أوافق	7
9.	بالكمية المناسبة	2	8	15	7	18	2.38	0.48	لا أوافق	7
10.	آلياً فقط	4	4	10	16	16	2.28	0.46	لا أوافق	8
11.	يتيحها عند طلبها	2	6	7	23	12	2.26	0.45	لا أوافق	9
	الإجمالي						2.63	0.53	غير متأكد	

يظهر من خلال الجدول (49) بأن متوسطات استجابات العينة تراوحت بين المتوسطين الحسابيين (2.26) و (2.98) ، وبوزن نسبي تراوح بين (45%) و (60%). ومن خلال النتائج ذات الصلة بمجال (استرجاع المعلومات لدعم الوحدات المحاسبية ومتخذي القرارات فيها): بلغ الوزن النسبي العام لمجملة فقرات المجال (53%) ومتوسط حسابي عام (2.63) ويشير المتوسط العام إلى مستوى (غير متأكد) وفق مقياس ليكرت الخماسي مما يدل على إنَّ استرجاع المعلومات لدعم أقسام الحسابات ومتخذي القرارات فيها موجود إلى حد ما .

اما الاسباب التي كان لها الاثر الحقيقي بقلة كفاءة المعلومات المحاسبية فجاءت وفقا للنسب المئوية التالية:

النسبة %	الفقرات
10 %	ارتفاع التكاليف الخاصة بتنظيم و تخزين واسترجاع المعلومات المحاسبية
15 %	قلة جودة المعلومات المحاسبية
10 %	قلة المتخصصين في مجال المعلومات
8 %	قلة المرونة في العمل المحاسبي
10 %	الثقافة التنظيمية لمتخذي القرار بشمان اهمال قضية المعلومات المحاسبية وعدم الاكتراث بها
9 %	غير مفضل استخدام التكنولوجيا في تنظيم واسترجاع المعلومات المحاسبية
7 %	لا تقدم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب
10 %	المعلومات المحاسبية غير ملائمة للطلب
8 %	المعلومات المحاسبية غير دقيقة
5 %	المعلومات المحاسبية صعب قياسها
8 %	لا تحقق الاهداف التي وضعت من اجلها

النتائج والتوصيات:

توصل البحث الى مجموعة نتائج وتوصيات يمكن توضيحها بالاتي:

1. اظهرت نتائج الدراسة قلة توافر خصائص للمعلومات المحاسبية التي تدعم عمل الاقسام المحاسبية و متخذي القرارات في التنظيمات المؤسسية بوزن نسبي عام لمجمل الفقرات يبلغ (51%) ومتوسط حسابي عام (2.55) ويشير المتوسط العام إلى مستوى (لا أوافق) وفق مقياس ليكرت الخماسي مما يدل على هذه القلة.
2. بينت الدراسة إن استرجاع المعلومات لدعم الاقسام المحاسبية موجود إلى حد ما . بوزن نسبي عام بلغ (53%) ومتوسط حسابي عام (2.63) ويشير المتوسط العام إلى مستوى (غير متأكد) وفق مقياس ليكرت الخماسي .
3. اظهرت نتائج الدراسة وجود (11) احد عشر سببا ادى الى قلة كفاءة المعلومات المحاسبية وبالتالي فاعليتها، وان اعلى الاسباب كان لقلة جودة المعلومات المحاسبية بنسبة 15 % وكان للوقت ولقلة دقة المعلومات اثرها ايضا بذلك بنسبة 8% و 7% على التوالي.

4. توصلت الدراسة الى ان المرتبة السابعة كان من حصة استرجاع المعلومات لدعم اقسام الحسابات ومتخذي القرارات فيها بالكمية المناسبة وبدرجة لاوافق ، واجاب بما نسبته 70% ان المعلومات المحاسبية لايمكن اتاحتها عند طلبها من قبل الاقسام المحاسبية ومتخذي القرارات .
5. اظهرت نتائج الدراسة وباتجاه لاوافق ان المعلومات المحاسبية تستخدم لحل مشكلات الادارة المحاسبية بمتوسط حسابي يبلغ 2.46 وبوزن نسبي يبلغ 49% .
6. توصلت الدراسة الى وجود 27 خاصية وبنسبة 56% من خصائص المعلومات المحاسبية غير متوفرة في الاقسام المحاسبية من اصل 48 خاصية .

التوصيات :

- الاهتمام بالثقافة التنظيمية الخاصة بالجودة من خلال الندوات والمؤتمرات والتوعية بأهميتها في العمل المعلوماتي المحاسبي.
- ضرورة العمل على التكنولوجيا المتوفرة والمستحدثة لزيادة القدرات التنظيمية للمعلومات المحاسبية.
- ضرورة خلق مناخ استراتيجي يقوم على أهداف إستراتيجية وسياسات تنفيذية وإجرائية بغية زيادة كفاءة العمل المعلوماتي وبالتالي فاعلية قدراته التنظيمية .
- تبني (SWAT analysis) لتحليل مواطن الضعف والقوة في الأداء المعلوماتي والتعرف على الفرص والمخاطر المتوقعة وتحديد الفجوات القائمة بالعمل المعلوماتي وحالة الجودة التي تبغيتها المعلومات المحاسبية في قدراتها التنظيمية .

المصادر والهوامش حسب تسلسل ورودها بالبحث

- (1) <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B7%D8%B1%D9%82>
 - (2) سيد محمد جاد الرب. الاتجاهات الحديثة في إدارة المنظمات الصحية.- عمان: مطبعة العشري، 2008، ص15.
 - (3) عبد المعطي محمد عساف. السلوك الإداري (التنظيمي) في المنظمات المعاصرة. - عمان: دار زهران، 1999، ص270.
 - (4) رمضان جمعة الشارف. المؤثرات البيئية وعلاقتها بفاعلية المنظمة.- طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2004، ص11. (رسالة ماجستير)
 - (5) إبراهيم محمد تركي. دراسات في مناهج البحث العلمي.- الإسكندرية: دار الوفاء، 2008، ص 143-148.
 - (6) فؤاد الشرايبي. نظم المعلومات الإدارية.- عمان: دار أسامة، 2008، ص64.
 - (7) محمد محمد الهادي. نظم المعلومات في المنظمات المعاصرة. - القاهرة: دار الشروق، 1989، ص57.
 - (8) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. نظم المعلومات الإدارية الأسس والمبادئ.- المنصورة: المكتبة العصرية، 2002، ص29.
 - (9) محمد أحمد حسان. نظم المعلومات الإدارية.- الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008، ص112.
 - (10) نجم عبد الله الحميدي، وسلوى أمين السامرائي، وعبد الرحمن العبيد. نظم المعلومات الإدارية مدخل معاصر.- عمان: دار وائل، 2005، ص35.
 - (11) محمد عبد العظيم صابر. نظم المعلومات الإدارية.- الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007، ص10.
 - (12) أحمد فوزي ملوخية. نظم المعلومات الإدارية.- الإسكندرية: مؤسسة حورس الدولية، 2006، ص43.
 - (13) طارق طه. التنظيم النظرية - الهياكل - التطبيقات.- الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007، ص425.
 - (14) هديل شوكت العبيدي. من البيانات إلى الحكمة باتجاه إدارة الحكمة. متاح على الموقع/
<http://www.informatics.gov.sa/modules>
- تاريخ الزيارة: 2009/6/30.
- (15) علاء عبد الرزاق السالمي. نظم إدارة المعلومات.- القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص47.
 - (16) محمد الصيرفي. إدارة تكنولوجيا المعلومات.- الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2009، ص279.
 - (17) إنعام علي توفيق الشهريلي. أساليب قياس قيمة المعلومات: دراسات وتطبيقات.- عمان: دار الوراق، 2009، ص
 - (18) سونيا محمد البكري. نظم المعلومات الإدارية المفاهيم الأساسية.- الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004، ص105.
 - (19) New York: Eferain Turban. Information Technology for management
John wily, 2002, P49
ورد ذكره عند:

- نجم عبود نجم. إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات.- عمان: دار الوراق، 2007، ص25.
- (20) P.M.Sverlinger: Managing knowledge in Professional university of Technology .Goteborg, Sweden, P41 .- ورد ذكره عند:
- نجم عبود نجم. إدارة المعرفة المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات.- مصدر سبق ذكره، ص26.
- (21) إنعام علي توفيق الشهري. أساليب قياس قيمة المعلومات: دراسات وتطبيقات.- عمان: دار الوراق، 2012، ص 15
- (22) إنعام علي توفيق الشهري. القيمة الكاملة للمعلومات في معايير اتخاذ القرار في مجلة دراسات المعلومات والاتصالات.- ع1، 2010، ص55.
- (23) براين كامبل فكري، وألينا فكري. علم المعلومات بين النظرية والتطبيق؛ ترجمة حشمة قاسم.- القاهرة: مكتبة غريب، 1991، ص331.
- (24) كيت دفلين. الإنسان والمعرفة: في عصر المعلومات تحويل المعلومات إلى معرفة؛ ترجمة شادن اليافي.- الرياض: مكتبة عبيكان، 2001، ص ص20 – 35.
- ورد ذكره عند: حنان الصادق بيزان. مجتمع المعلومات المستقبلي.- طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2005، ص 21. (أطروحة دكتوراه).
- (25) باتريشيا شو .. (وأخرون). تحسين الجودة والأداء في الرعاية الصحية؛ ترجمة طلال بن عايد الأحمدى.- الرياض: معهد الإدارة العامة، 2007، ص438.
- (26) احمد فؤاد عبد الخالق. نظم المعلومات المحاسبية. القاهرة: دار الثقافة العربية.- صفحات متعددة.
- (27) بول.ج. ستينبارت، مارشال رومني . نظم المعلومات المحاسبية؛ تعريب، قاسم ابراهيم الحسيني.- الرياض: دار المريخ للنشر، 2009.- الجزء الاول.- صفحات متعددة
- (28) Richard G. Schroeder; Myrtle W. Clark; and Jack M. Cathey; Accounting Theory and Analyses
- (29) عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، ذات السلاسل ، الكويت ، 1990 . صفحة رقم (194 ، 195)
- (30) Richard G. Schroeder , opcit., p. (20)
- (31) Marshal Romney & Pau Joh Stinbart .accounting information systems
- ؛ تعريب، قاسم ابراهيم الحسيني.- الرياض: دار المريخ للنشر، 2009.- الجزء الاول.- صفحات متعددة
- (32) عباس مهدي الشيرازي ، مصدر سابق. صفحة رقم (199)
- (33) انعام على توفيق. نظم المعلومات الادارية.طرابلس : اكاديمية الدراسات العليا، 2010. ص ص9-10.
- (34) Marshal Romney & Pau Joh Stinbart .accounting information systems OpCit
- (35) إنعام علي توفيق. تقويم نظم المعلومات باستخدام بحوث العمليات. عمان: دار الوراق، 2010.- ص87
- (36) إنعام علي توفيق الشهري. أساليب قياس قيمة المعلومات: دراسات وتطبيقات.- عمان: دار الوراق، 2012، صفحات متعددة